



الجزيرة تكافل
ALJAZIRA TAKAFUL

تقرير لجنة المراجعة إلى الجمعية العامة للمساهمين

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العمومية للعام المالي 2024

• مقدمة:

يسر لجنة المراجعة لدى شركة الجزيرة تكافل تعاوني أن تقدم لمساهميها تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2024م والمتضمن تفاصيل عن أداء لجنة المراجعة لإختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في التنظيمات التشريعية الصادرة من الجهات الرقابية ذات العلاقة، ورأيها في شأن مدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية.

1. لجنة المراجعة

1.1 إختصاصات ومهام لجنة المراجعة

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أداء وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في الشركة، لضمان فاعلية وكفاءة القوانين والأنظمة المعمول بها، وتحقيق من تنفيذ القرارات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية، وتؤكد من الإلتزام التام بتطبيق جميع القوانين والأنظمة ذات الصلة وتكون اللجنة مسؤولة أمام مجلس إدارة الشركة وتساعد في القيام بمسؤولياته ومن أهمها ما يلي:

- ✓ ضمان وضع نظام فعال للرقابة الداخلية والالتزام.
- ✓ دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية والتأكد من صحتها قبل عرضها على المجلس.
- ✓ متابعة وتقييم خطة عمل المراجعين الخارجيين وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام والتأكد من فعالية أداء الأعمال والمهام المنوطة بها وتقييم مستوى كفاءة وفعالية كل منها على حدة.

ولها في سبيل ذلك حق الإطلاع على سجلات ووثائق الشركة وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، كما تؤدي اللجنة مهامها المعتمدة بما في ذلك الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الإلتزام.

تشكل اللجنة بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الإدارة بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي الكتابية على ألا يقل عدد الأعضاء المرشحين عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة وأن يكون أغلبهم من خارج مجلس الإدارة ويجب أن يمتلك عضوان على الأقل من بينهم رئيس اللجنة خبرات حديثة وذات صلة

في مجال المحاسبة والإدارة المالية، يعين مجلس الإدارة رئيساً للجنة من الأعضاء المستقلين بموجب قرار يصدر من المجلس ويوثق في محضر اجتماع المجلس الذي تم فيه ترشيح رئيس اللجنة.

1.2 تكوين اللجنة وتصنيف الأعضاء ومؤهلاتهم وخبراتهم ووظائفهم الحالية والسابقة

قامت الجمعية العامة بتاريخ 2023/07/17م خلال إجتماعها المنعقد عبر وسائل التقنية الحديثة بالموافقة على تشكيل لجنة المراجعة وتحديد مهامها و ضوابط عملها و مكافآت أعضائها لدورة المجلس الحالية (الدورة الرابعة) والتي تبدأ من تاريخ إنعقاد الجمعية العامة العادية بتاريخ 2022/07/17م، ومدتها ثلاث سنوات حيث تنتهي بتاريخ 2025/07/16م، وتضم اللجنة في عضويتها الحالية كلاً من:

يحظى الأستاذ إبراهيم بسيرة مهنية وخبرة إدارية واسعة في الإدارات الرقابية في المؤسسات المالية حيث تقلد خلالها عدة مناصب قيادية، ويعد السيد إبراهيم عضو مجلس إدارة مستقل " شركة الجزيرة تكافل تعاوني"، كما يشغل عضوية مجلس إدارة ورئيس لجنة المراجعة في شركة كير الدولية، وعضو لجنة المراجعة في شركة دراية المالية، ورئيس لجنة المراجعة في شركة معمار للتطوير والاستثمار.

الأستاذ إبراهيم بن محمد الحرابي

عضو مستقل

كما شغل منصب مستشار في " شركة نايف الراجحي الاستثمارية"، و نائب أول للرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة التدقيق الداخلي في " بنك الجزيرة"، ومدير عام الشؤون المالية والإدارية في "هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية"، و تولى عدة مناصب في " البنك المركزي السعودي"، شملت مدير إدارة الخزينة والإصدار (إدارة العملة حالياً)، ومدير قسم أمن رقابة أنظمة المعلومات، ومدير قسم التدقيق الآلي في إدارة التدقيق الداخلي.

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم حاصل على بكالوريوس في الشريعة من " جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية"، ودبلوم عالي في الرقابة المالية من " معهد الإدارة العامة".

يعد الأستاذ خالد خبير متمرس في عضوية مجالس الإدارات، و التخطيط المالي، الحسابات، التكاليف، التسعير والتقدير، إدارة النقدية، اعداد الموازنات التقديرية وخطط العمل، تحليل الاستراتيجيات والتأمين والتوظيف وإدارة الموارد البشرية وتحليل المخاطر والرقابة الداخلية، كما يرأس الأستاذ الخويطر لجنة جودة الأداء المهني بالهيئة السعودية للمحاسبين والقانونيين، كما عمل نائباً لرئيس لجنة إعداد المعايير المحاسبية في الهيئة، وسبقت له رئاسة عدة أعمال، منها تولي منصب الرئيس التنفيذي والمالي لشركة الإلكترونيات المتقدمة المحدودة، ومنصب رئيس مجلس إدارة شركة مشهات الطيران العربية المتقدمة، وله عدة عضويات سابقة وحالية، منها مجلس إدارة الشركة السعودية للملاحة، ومجلس إدارة شركة المجموعة السعودية بن لادن، ومجلس إدارة شركة جدوى للاستثمار، وفريق التحول للمعايير الدولية للتقارير المالية.

الأستاذ خالد بن محمد الخويطر

عضو خارج المجلس

عضو خارج المجلس

حصل الخويطر على البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود، واجتاز اختبار زمالة المحاسبين الأمريكيين.

يحمل الأستاذ عبدالكريم سيرة مهنية وخبرة إدارية واسعة في المجال الإداري والقيادي وتطوير الأعمال والإستراتيجي مختلف قطاعات الأعمال حيث تقلد خلالها عدة مناصب قيادية وعضوياته في مجالس الإدارات ومنها عمله كعضو لجنة المراجعة لدى شركة مجموعة سمنان القابضة وشركة الشرقية للتنمية و مجموعة بن لادن العالمية القابضة كما شغل منصب الرئيس التنفيذي لعدد من الشركات الرائدة في الإقتصاد السعودي مثل شركة اتحاد مصانع الأسلاك و شركة العالمية لمشتقات البترول و شركة العربية للعود، وهو حاصل درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود.

الأستاذ عبدالكريم بن عبدالله الشامخ

عضو خارج المجلس

عضو خارج المجلس

1.3 تفاصيل إجتماعات اللجنة

عدد (9) إجتماعات									طبيعة العضوية	الإسم	#
الإجتماع التاسع م2024-12-05	الإجتماع الثامن م2024-11-03	الإجتماع السابع م2024-09-24	الإجتماع السادس م2024-08-28	الإجتماع الخامس م2024-08-01	الإجتماع الرابع م2024-06-04	الإجتماع الثالث م2024-05-09	الإجتماع الثاني م2024-03-18	الإجتماع الأول م2024-02-27			
√	√	√	√	√	√	√	√	√	رئيس اللجنة	الأستاذ إبراهيم الحرابي	1
√	√	√	√	√	√	√	√	√	عضو	الأستاذ خالد الخويطر	2
√	√	√	√	√	√	√	√	√	عضو	الأستاذ عبد الكريم الشامخ	3

وخلال الفترة - من تاريخ إعتقاد اللجنة إلى تاريخ هذا التقرير - قامت اللجنة بممارسة عدد من المسؤوليات ومن أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

1. مراجعة وإبداء الرأي بشأن القوائم المالية الأولية والسنوية و الإجتماع مع الإدارة التنفيذية و مراجعي الحسابات الخارجيين و رفع التوصية بشأنها إلى مجلس الادارة لإعتقادها، علماً بأن لجنة المراجعة حصلت على التأكيدات اللازمة من الإدارة التنفيذية بالشركة والمراجع الخارجي بكفاية المخصصات في القوائم المالية للعام المالي 2024 .
2. دراسة ومراجعة ترشيح مراجع الحسابات الخارجي لعام 2025/2024 للشركة، والتي تضمنت إرسال دعوات لمراجعي حسابات خارجيين مرخص لهم بمراجعة حسابات الشركة و ضمان استقلاليتهم وكذلك دراسة تحليل العروض الفنية والمالية المقدمة والتي نتج عنها التوصية بترشيح عدد (2) من مراجعي الحسابات الخارجيين المستقلين للشركة لمراجعة الحسابات للسنة المالية 2024 حتى نهاية الربع الأول 2025 للشركة، وقد تم رفع توصية اللجنة بذلك إلى مجلس الإدارة.
3. دراسة خطة عمل المراجعة لإدارة المراجعة الداخلية و مراجعي الحسابات للشركة.



4. دراسة خطة عمل إدارة الإلتزام وإقرارها ومتابعة تنفيذها.

دراسة تقارير إدارة المراجعة الداخلية و إدارة الإلتزام ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

2. نتيجة المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة

تنتهج الشركة إطاراً رقابياً مبنياً على الخطوط الرقابية الثلاث:

الخط الرقابي الأول: تقوم الإدارات المختلفة في الشركة بمواءمة أنشطتها بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح الموضوعة والمعتمدة من الجهات المعنية.

الخط الرقابي الثاني: في حين تقوم الإدارات الرقابية المختلفة المتمثلة بإدارة الإلتزام، وإدارة المخاطر، والإدارة المالية، وإدارة أمن المعلومات بدور خط الدفاع الثاني، وتعنى بتقييم وقياس ومراقبة مستويات المخاطر المختلفة على كافة الأصعدة للعمليات اليومية حسب الأدوار المناطة بها، لضمان إتساقها مع الضوابط التي وضعت ويهدف الوفاء بالمتطلبات النظامية والتشريعية والرقابية في هذا الشأن. وترفع هذه الإدارات تقاريرها الدورية للجان الإدارية الداخلية وللجان المنبثقة من مجلس الإدارة حسب ما تضمنته لوائح عمل اللجان تلك، ومن ضمنها لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.

الخط الرقابي الثالث: تقوم إدارة التدقيق الداخلي بدور خط الدفاع الثالث والمعني بإجراء الفحوصات والمراجعات اللازمة حسب خطة التدقيق الداخلي وإبداء الرأي حيالها للجهات المعنية بذلك ومتابعة خطة التصحيح ورفع تقاريرها اللازمة للجنة المراجعة بشكل دوري.

وبشكل عام، فقد تم التأكد بدرجة معقولة من توافر إجراءات ونظم الرقابة الداخلية من حيث تغطية

تلك الإجراءات للجوانب الرقابية الهامة والتي تؤثر بشكل جوهري على قيام الشركة بواجباتها حيال

فعالية الضوابط الرقابية الداخلية بأنشطة الشركة المختلفة.



• تقييم لجنة المراجعة حول كفاية ضوابط الرقابة الداخلية للشركة:

تضطلع الإدارة التنفيذية بمسئولية تصميم نظام رقابة داخلية فعال والمحافظة على فعاليتها وكفاءته والذي يشمل كافة السياسات والإجراءات والعمليات، والتي تم تصميمها تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة. لقد تم تصميم نظام رقابة داخلية بالشركة على النحو الموصى به من قبل الجهات التنظيمية والرقابية، وتقوم الشركة بتقييم ومراقبة نظام الرقابة الداخلية من خلال إدارات الشركة الرقابية واللجان المعنية.

قامت لجنة المراجعة بمراجعة تقارير مختلفة حول كفاية ضوابط الرقابة الداخلية والأنظمة بما في ذلك القوائم المالية وتقارير الخبير الإكتواري وتقارير التدقيق الداخلي وتقارير إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تضطلع اللجنة بمراجعة ومتابعة الخطط التصحيحية المعروضة من الإدارة التنفيذية وإبداء الرأي المستقل لمجلس الإدارة عن مدى كفايتها وفعاليتها. ويتم توثيق مناقشات اللجنة وقراراتها في محاضر الاجتماعات ورفع المسائل التي تتطلب الاهتمام إلى مجلس الإدارة بشكل دوري. وخلال هذا العام عقد أعضاء لجنة المراجعة اجتماعات مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي ورئيس إدارة الالتزام وممثلي الإدارة المالية ومراجعي الحسابات الخارجيين، وكذلك ممثلي إدارة الخدمات الإكتوارية والإكتواري المعين، حيث اطلعت على آخر المستجدات بشأن المسائل التي تتطلب اهتمام اللجنة. كما تلقت اللجنة تقارير التدقيق الداخلي وتقارير الجهات الرقابية إضافة إلى تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين للإدارة الصادرة خلال العام وراجعت خطط عمل الإدارة للمسائل التي تم رفعها والتأكد من استيفاء المتطلبات حسب الخطة المعمول بها. قامت لجنة المراجعة أيضا بمراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بسياسة الالتزام في شركة الجزيرة تكافل والمتطلبات التنظيمية والقانونية ذات الصلة في المملكة العربية السعودية وما إذا كانت الإدارة قد استوفت واجبها بإيجاد نظم رقابة داخلية فعالة والسعي للحصول على تأكيد مستقل عن طريق إدارة التدقيق الداخلي لتقييم مدى كفاية وفعالية هذه الضوابط الداخلية.

وأكدت المراجعات التي أجريت خلال عام 2024م والتقارير الدورية التي عرضت على لجنة المراجعة من تاريخ بداية عضوية اللجنة من الإدارات الرقابية الداخلية: مثل إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام وإدارة المخاطر



والجهات الرقابية الخارجية: مثل تقارير الخبير الإكتواري المعين، وتقارير المراجعين الخارجيين، وتقارير الجهات التنظيمية والرقابية الأخرى.

وإستناداً على التأكيدات والإفصاحات السنوية التي تم الحصول عليها من الإدارة التنفيذية بالاضافة إلى قيام إدارة المراجعة الداخلية بتدعيم النتائج بالاستبيان الذي تمت الاجابة عليه من قبل جميع رؤساء الأقسام في الشركة والمصمم وفقاً للإطار المتكامل للرقابة الداخلية الذي نشرته لجنة المنظمات الراعية (كوسو) والنتائج التي عرضت على لجنة المراجعة.

فإن لجنة المراجعة ترى - وبدرجة معقولة - أن نظام الرقابة الداخلية المعمول به حالياً يعمل بشكل مقبول، مع ضرورة تحسين بعض عناصر ومكونات نظام الرقابة الداخلية وتقويمها عن العام المالي المنصرم لزيادة كفاءتها لتحقيق الأهداف المنشودة حسب أفضل الممارسات في هذا الشأن، وخصوصاً فيما يتعلق بدراسة المخصصات، والإسراع باستكمال نظام تخطيط موارد المؤسسات "الERP" والأنظمة المساندة علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

إبراهيم بن محمد الحرابي

رئيس لجنة المراجعة



الجزيرة تكافل

ALJAZIRA TAKAFUL